بارومتر الأعمال الشهري

مايو ٢٠٠٩

العدد (١)

من مطبوعات

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

عن بارومتر الأعمال الشهري

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر بصفة دورية يقوم المركز المصري للدراسات الاقتصادية بإعداد أول عدد من تقرير بارومتر الأعمال الشهري والذي يعكس نتائج مسح يعتمد على عينة ممثلة و مصنفة قطاعيا. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ولنتائج أعمالها من حيث الإنتاج، والمبيعات، والمخزون، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار، خلال شهر مايو من عام ٢٠٠٩ بالإضافة إلى ذلك يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال شهر يونيو من عام ٢٠٠٩. و ذلك من أجل متابعة أداء نشاط الشركات و رصد تأثير الأزمة العالمية عليها.

فريق العمل في بارومتر الأعمال الشهري بالمركز

هناء خير الدين– المدير التنفيذي و مدير البحوث

ملك رضا– اقتصادي أول

طارق الغمراوى– اقتصادي

نظرة عامة

يعكس هذا العدد من بارومتر الأعمال آراء عينة من الشركات – تشمل ٢٣٧ شركة– حول أداء الاقتصاد القومي بصفة عامة وأنشطتها بصفة خاصة خلال شهر مايو من عام ٢٠٠٩، وتوقعاتها بالنسبة لشهر يونيو من عام ٢٠٠٩. وتعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والنقل، والاتصالات، والوساطة المالية.

فبالنسبة لشهر مايو ٢٠٠٩، أفاد خمس العينة بتوقعات سلبية عن النمو الاقتصادي وكان للخمس الآخر توقعات ايجابية في حين أن أغلبية الشركات أفادت بثبات مستوى النمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بأنشطتها، أفادت غالبية الشركات بثبات الإنتاج والمبيعات المحلية خلال هذا الشهر، بينما شهدت حوالي ثلث الشركات انخفاضا في الصادرات. وبالنسبة لشهر يونيو ٢٠٠٩، جاءت توقعات الشركات بثبات النمو الاقتصادي. كما أفادت نسبة أكبر من الشركات بتوقعات مماثلة بشأن الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات.

ويمكن تفسير ثبات مستوى النمو الاقتصادي في شهر مايو وتوقع الشركات المماثل لشهر يونيو على أنه انعكاس لشعور الشركات بأن الأزمة العالمية وآثارها قد بدأت في الانحسار، ويؤيد ذلك التحسن الطفيف فى مستوى النمو الاقتصادي حيث ارتفع من ٤.١% فى الربع الثاني من ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٤.٣%[1] في الربع الثالث من ذات العام. وهذا الشعور من قبل الشركات باستقرار النمو الاقتصادي يدعو الحكومة إلى أخذ التدابير اللازمة وبالصورة المناسبة كما وكيفا للعمل على تنشيط عجلة الاقتصاد القومي.

ويبدأ هذا العدد من "بارومتر الأعمال الشهري" بقياس مؤشرين للنشاط الاقتصادي وفقا لما تحقق من نتائج الأعمال خلال شهر مايو عام ٢٠٠٩ و وفقا لتوقعات الشركات عن شهر يونيو من عام ٢٠٠٩ ، ثم يتناول هذا العدد من البارومترالنتائج الرئيسية للاستبيان تحت ثلاثة عناوين رئيسية هي: مستوى النشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي، والإنتاج، والمبيعات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية)؛ والأسعار والأجور؛ والاستثمار والتشغيل.

مؤشرا بارومتر الأعمال الشهري

تم حساب مؤشري بارومتر الأعمال باستخدام تحليل المكونات الرئيسية واعتمادا على إجابات الشركات في شتى القطاعات التي يغطيها بارومتر الأعمال[2] ويوضح الجدول رقم ١ المؤشرين المحسوبين، حيث يعكس الأول نتائج التقييم خلال شهر مايو بينما يبين الثاني التوقعات خلال شهر يونيو ٢٠٠٩. وتم إضافة نتائج المؤشرات التي تم حسابها من قبل فى البارومتر نصف السنوي في تقييم الفترة يوليو–ديسمبر ٢٠٠٨ وتوقع الفترة يناير–يونيو ٢٠٠٩[3]، وذلك لمقارنتها بمؤشرات هذا الشهر. ويتضح من الجدول أن تقييم شهر مايو ٢٠٠٩ عكس تداعيات الأزمة العالمية؛ حيث انخفضت قيمته عن مؤشر تقييم الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠٠٨، إلا أنه من جهة أخرى هناك جانب إيجابي و هو أن مؤشر التوقعات للشهر المقبل شهد ارتفاعا طفيفا مقارنة بالشهر الحالي. وهو ما يعطى انطباعا ببداية تراجع مناخ التشاؤم لدى قطاع الأعمال.

الجدول (١): مؤشرا التقييم والتوقعات شهرى وستة اشهر

المؤشر	الفترة	%
مؤشرا بارومتر(تقييم)	يوليو-ديسمبر٢٠٠٨	40.8
	مايو ٢٠٠٩	38.4
مؤشرا بارومتر(توقع)	يناير-يونيو ٢٠٠٩	37.8
	يونيو ٢٠٠٩	38.6

المصدر: نتائج الاستبيان وحسابات الباحثين.

مستوى النشاط الاقتصادي

ثبات مستوى النمو الاقتصادي وتوقعات مماثلة

خلال شهر مايو من عام ٢٠٠٩، أفاد ما يقرب من خمس شركات العينة (١٩٪) بازدياد النمو الاقتصادي مقارنة بالشهر السابق، كما أشار الخمس الآخر من الشركات (٢٠٪) إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، ذلك في حين أشارت أغلبية الشركات (٦١%) إلى ثبات معدل النمو الاقتصادي الكلى.

وعلى المستوى القطاعي، أفادت أعلى نسبة من الشركات بثبات النمو في قطاعات السياحة والصناعة التحويلية والاتصالات.

الشكل (١): النمو الاقتصادي الكلي: تقييم وتوقعات عينة الشركات

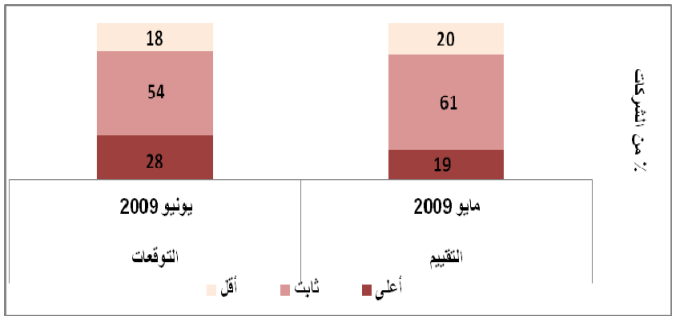

المصدر: نتائج الاستبيان.

[1] بيانات من وزارة التنمية الاقتصادية، مايو ٢٠٠٩.

[2] لمزيد من التفاصيل، انظر المنهجية في نهاية هذا العدد.

[3] المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، بارومتر الأعمال يناير ٢٠٠٩، العدد ٢٢.

وجاءت توقعات الشركات بالنسبة للنمو الاقتصادي الكلي فى شهر يونيو ٢٠٠٩ اكثر تفاؤلا من نتائج التقييم عن شهر مايو ٢٠٠٩. حيث تتوقع نسبة أقل من الشركات (٥٤٪) استقرار معدل النمو الاقتصادي فى حين توقعت نسبة اكبر من الشركات (٢٨٪) ازدياد معدل النمو الاقتصادي فى شهر يونيو ٢٠٠٩ و توقعت نسبة أقل (١٨%) من الشركات انخفاض معدل النمو الاقتصادي. وجاءت التوقعات على المستوى القطاعي مماثلة باستثناء قطاع السياحة والذي توقعت فيه (٢٤%) من الشركات انخفاضا في النمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن التوقعات السلبية في قطاع السياحة ترجع إلى كل من الأزمة المالية وظهور مرض أنفلونزا الخنازير والذي نتج عنه إحجام بعض السائحين عن الانتقال من دولة إلى أخرى. و تتسق النتيجة الخاصة بقطاع السياحة مع انخفاض معدل النمو الحقيقي للسياحة من ٢٣.٣% في الربع الثالث من ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى -٦% في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨[٤]، و إن كان الانخفاض المشاهد في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ اقل من الانخفاض الذي تحقق في الربع الثاني من ذات العام (-٧.٨%).

ثبات في الإنتاج وتوقعات أكثر تفاؤلا

أشارت معظم الشركات (٤٤%) إلى ثبات الإنتاج في حين أشارت (٣٨%) إلى ازدياد الإنتاج في شهر مايو و كذلك أفادت نسبة اقل من الشركات (١٨%) بانخفاض الإنتاج. ويتبين من الجدول (٣) بالملحق أن نسبة الشركات التي أدلت بارتفاع الإنتاج كانت أعلى في قطاعي الوساطة المالية والصناعة التحويلية، في حين جاءت نسبة الشركات التي أدلت بثبات الإنتاج أعلى في قطاعات التشييد والاتصالات والنقل. وبصفة عامة، أدلت الشركات بتوقعات أكثر تفاؤلا بشأن الإنتاج خلال شهر يونيو ٢٠٠٩. إذ تتوقع غالبية الشركات (٤٨٪) ازدياد مستوى الإنتاج. في حين تتوقع (٣١%) من الشركات ثبات الإنتاج و(٢١٪) تتوقع انخفاض الإنتاج. وعلى المستوى القطاعي تتوقع غالبية الشركات ثبات معدلات الإنتاج ما عدا قطاع السياحة حيث كانت التوقعات سلبية.

الشكل (٢): الإنتاج: تقييم وتوقعات عينة الشركات

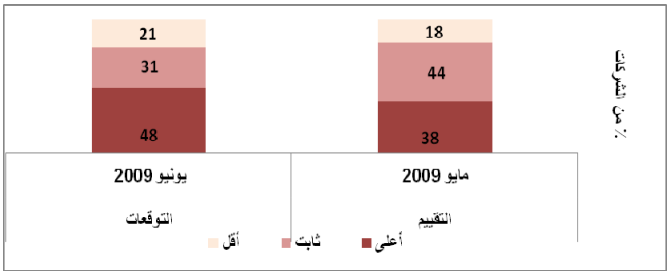

المصدر: نتائج الاستبيان.

ثبات المبيعات المحلية و توقعات أكثر تفاؤلا

خلال شهر مايو من عام ٢٠٠٩، أفادت النسبة الأكبر من الشركات بثبات المبيعات المحلية عند مستواها السابق (٤٣٪). في حين أشارت نسبة أقل من الشركات (٣٨٪) بارتفاع مبيعاتها المحلية و (١٩%) منها أشارت إلى انخفاض تلك المبيعات. وبالنسبة لشهر يونيو القادم تتوقع غالبية الشركات (٤٨%) ارتفاع مبيعاتها. في حين تتوقع (٣١%) من الشركات ثبات مبيعاتها المحلية و تتوقع (٢١%) من الشركات انخفاض مبيعاتها المحلية مما يؤكد استشعار قطاع الأعمال بتحسن أداء مبيعاته. وعلى المستوى القطاعي، أفادت النسبة الأكبر من الشركات العاملة في الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والنقل، والوساطة المالية بازدياد مبيعاتها المحلية مقارنة بالشركات العاملة في الاتصالات. وبالنسبة لشهر يونيو، توقعت نسبة أكبر من الشركات العاملة في قطاع النقل والتشييد والبناء والاتصالات ازدياد المبيعات المحلية، في حين توقعت نسبة أكبر من الشركات في السياحة انخفاض المبيعات المحلية.

الشكل (٣): المبيعات المحلية: تقييم وتوقعات عينة الشركات

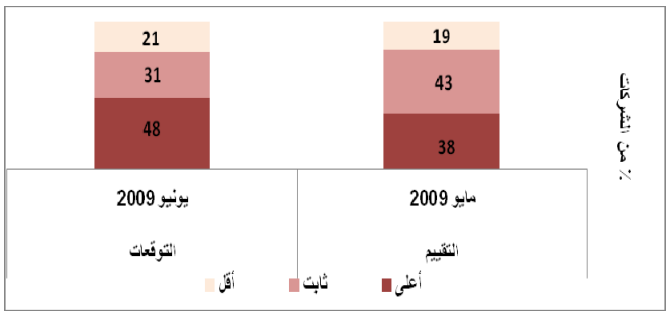

المصدر: نتائج الاستبيان.

[٤] بيانات من وزارة التنمية الاقتصادية، مايو ٢٠٠٩.

ثبات الصادرات وتوقعات ايجابية

أشارت غالبية الشركات إلى ثبات (٤٥٪) أوانخفاض (٣٢٪) الصادرات خلال شهر مايو من عام ٢٠٠٩ في حين أشارت (٢٣%) من الشركات إلى ازدياد صادراتها. و جاءت التوقعات أكثر تفاؤلا لشهر يونيو حيث توقعت نسبة أكبر من الشركات ازدياد (٤٥%) أو ثبات (٣٩%) الصادرات. في حين توقع (١٦%) فقط من الشركات انخفاض الصادرات. وجاءت أكثر الآراء تفاؤلا من شركات التشييد والبناء والنقل والاتصالات. في حين توقع ٥٠% من الشركات في قطاع السياحة انخفاض الصادرات وتوقعت (٥٠%) الأخرى ثباتها.

الشكل (٤): الصادرات: تقييم وتوقعات عينة الشركات

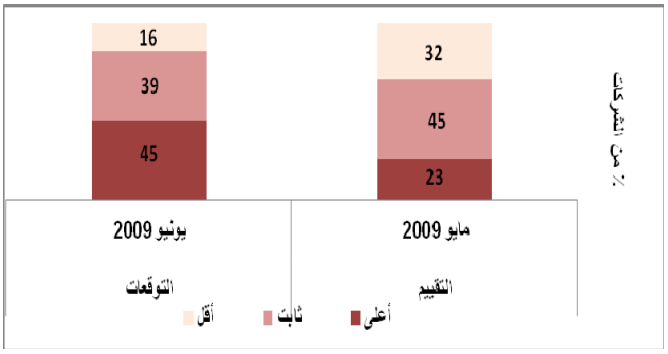

المصدر: نتائج استبيان.

ثبات المخزون وثبات معدل استغلال الطاقة الإنتاجية

حافظت غالبية الشركات على مستوى مخزونها (٧٤٪) فى شهر مايو ٢٠٠٩ أو قامت بخفضه (١٧٪). فى حين أفادت (٩%) فقط من الشركات بارتفاع مخزونها فى نفس الشهر. وبالنسبة للشهر القادم (يونيو ٢٠٠٩) فان غالبية الشركات تتوقع تثبيت (٨٠٪) المخزون أو خفضه (١٤٪). و تتوقع(٦%) فقط من الشركات زيادة المخزون. وعلى المستوى القطاعي، أفادت غالبية الشركات فى جميع القطاعات بثبات المخزون لشهري مايو و يونيو.

الشكل (٥): المخزون: تقييم وتوقعات عينة الشركات

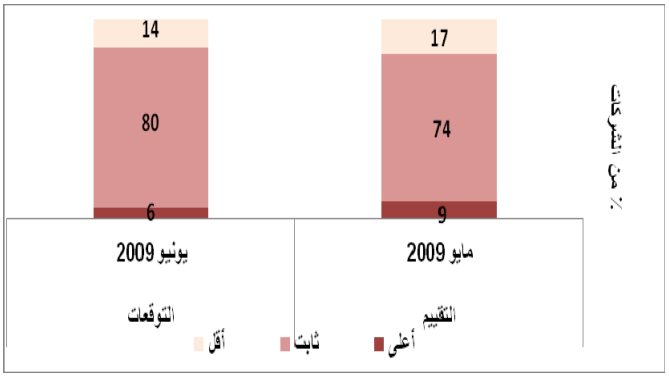

المصدر: نتائج الاستبيان.

أشارت غالبية الشركات إلى ثبات (٧٠٪) معدل استغلال الطاقة الإنتاجية في شهر مايو ٢٠٠٩. بينما أفادت (١٤%) من الشركات بازدياد معدل استغلال الطاقة و أفادت (١٦٪) من الشركات بانخفاضه.

وبالنسبة لشهر يونيو ٢٠٠٩، تتوقع غالبية الشركات ثبات (٧٤٪) أو زيادة (١٨٪) معدل استغلال الطاقة الإنتاجية. في حين يتوقع (٨٪) من الشركات انخفاض هذا المعدل. وعلى المستوى القطاعي تتوقع نصف الشركات العاملة في قطاع الاتصالات خفض معدل استغلال الطاقة الإنتاجية ويتوقع النصف الآخر ثباتها.

الشكل (٦): معدل استغلال الطاقة الإنتاجية: تقييم وتوقعات عينة الشركات

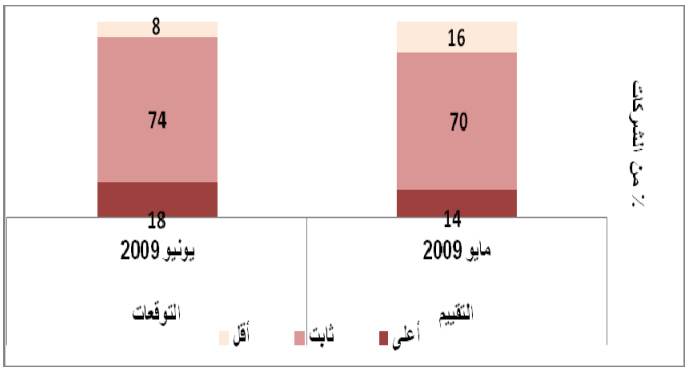

المصدر: نتائج الاستبيان.

الأسعار و الأجور

ثبات الأسعار وتوقعات طفيفة بازديادها

أدلت غالبية الشركات بثبات (٨٣٪) أوانخفاض(٩٪) أسعار المنتجات النهائية في شهر مايو. وهو ما يتفق مع الاتجاه العام لانخفاض معدل التضخم الكلي حيث انخفض معدل التضخم من ١٢.١% فى مارس ٢٠٠٩ إلى ١١.٧% في أبريل ٢٠٠٩[٥]. وبالنسبة لشهر يونيو ٢٠٠٩ توقعت غالبية الشركات ثبات(٨٠٪) أو ارتفاع (١٢٪) أسعار المنتجات النهائية. وقد أفاد أكثر شركات الصناعة التحويلية والتشييد والبناء والاتصالات والنقل والوساطة المالية بثبات أسعار منتجاتها النهائية، بينما كان ذلك بدرجة أقل فى قطاع السياحة حيث سجلت ثلث الشركات انخفاضا فى سعر المنتج النهائي.

[٥] بيانات من وزارة التنمية الاقتصادية، مايو ٢٠٠٩.

الشكل (٧): أسعار المنتج النهائي: تقييم وتوقعات عينة الشركات

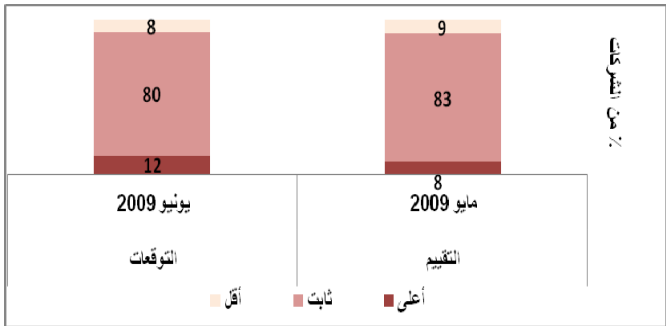

المصدر: نتائج الاستبيان.

و أشارت غالبية الشركات إلى ثبات (٦٦٪) أو ازدياد (٢١٪) أسعار المدخلات الوسيطة فى شهر مايو ٢٠٠٩. وبالنسبة لشهر يونيو ٢٠٠٩، تتوقع ٧٠٪ من الشركات ثبات أسعار المدخلات الوسيطة، بينما يتوقع ٢٢٪ من الشركات ازديادها.

الشكل (٨): أسعار المدخلات الوسيطة: تقييم وتوقعات عينة الشركات

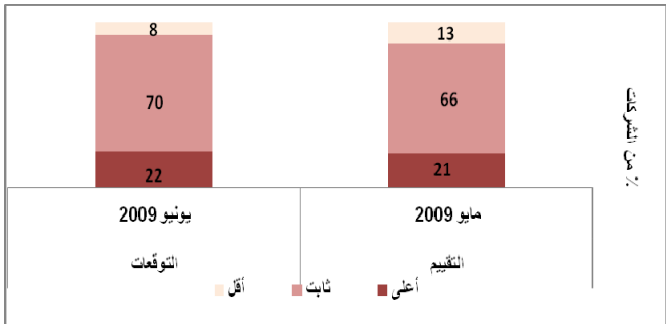

المصدر: نتائج الاستبيان.

ثبات الأجور وتوقعات مماثلة

أفادت غالبية الشركات بثبات الأجور (٩٣٪) أو ارتفاعها (٦٪) فى شهر مايو ٢٠٠٩.

وفيما يتعلق بشهر يونيو ٢٠٠٩، تتوقع غالبية الشركات ثبات مستوي الأجور (٨٧٪) أو ارتفاعها (١٢%). في حين يتوقع نحو ١٪ من الشركات انخفاضها.

الشكل (٩): الأجور: تقييم وتوقعات عينة الشركات

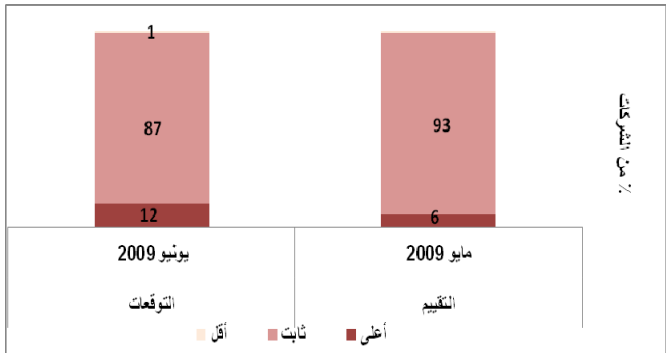

المصدر: نتائج الاستبيان.

الاستثمار و التشغيل

ثبات مستوى الاستثمار وتوقعات مماثلة

بالنسبة لشهر مايو ٢٠٠٩، أفادت غالبية الشركات بثبات (٩٣٪) أو ارتفاع (٦٪) مستوى الاستثمار. وبالنسبة لشهر يونيو ٢٠٠٩، تتوقع غالبية الشركات ثبات استثماراتها (٨٧٪) أو زيادتها (١٢٪). وأفادت شركات الصناعة التحويلية والتشييد والبناء والاتصالات ارتفاعا فى الاستثمار في شهر مايو، بينما أفادت معظم الشركات في باقي القطاعات بالثبات. ورجحت التوقعات في جميع القطاعات ثبات الاستثمار خلال شهر يونيو.

الشكل (١٠): الاستثمار: تقييم وتوقعات عينة الشركات

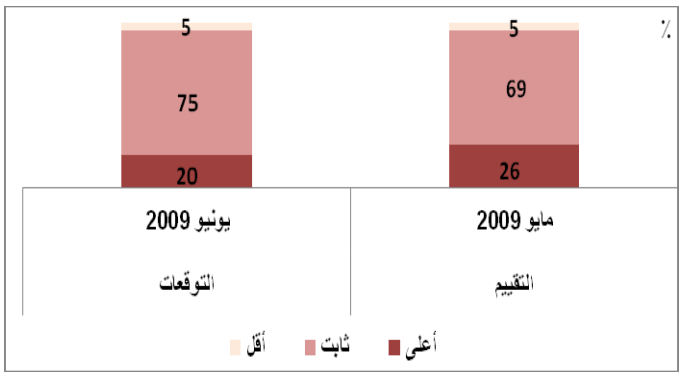

المصدر: نتائج الاستبيان.

ثبات مستوى التشغيل وتوقعات مماثلة

خلال شهر مايو ٢٠٠٩، أفادت غالبية الشركات بثبات (٩٠٪) مستوى التشغيل. في حين أن (٧%) من الشركات أفادت بخفض مستوى التشغيل و (٣%) فقط أشارت إلى زيادة مستوى التشغيل.وبالنسبة لشهر يونيو ٢٠٠٩، فان التوقعات أكثر تفاؤلا حيث تتوقع غالبية الشركات الحفاظ على مستوى التشغيل (٨٥٪) .و تتوقع (١٠%) من الشركات زيادة مستوى التشغيل في حين تتوقع (٥%) خفضه.

الشكل (١١): التشغيل: تقييم وتوقعات عينة الشركات

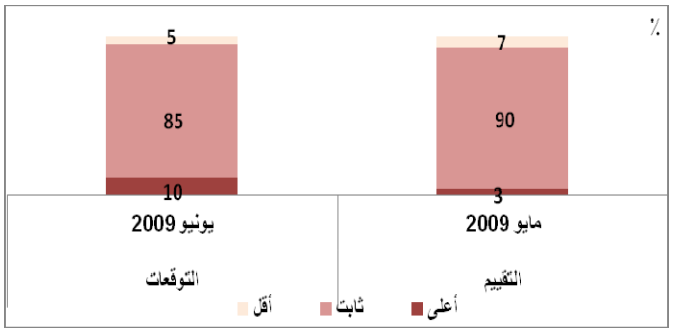

المصدر: نتائج الاستبيان.

الخلاصة

يتضح من استعراض نتائج أعمال الشركات من حيث الإنتاج و المبيعات أن هناك حالة من الاستقرار في مستوى النشاط بالنسبة لشهر مايو من عام ٢٠٠٩ و توقع بتحسن طفيف للأداء في شهر يونيو من عام ٢٠٠٩. و فيما يتعلق بالأسعار جاء توقع الشركات متماشيا مع الانخفاض الطفيف في التضخم. و بصفة عامة – وباستثناء قطاع السياحة – تشير نتائج المسح إلى أن الشركات تشعر باستقرار أعمالها و هو الأمر الذي يعكس انحسار آثار الأزمة العالمية و يدعو الحكومة إلى زيادة فاعلية و حجم برنامج التحفيز الاقتصادي و ذلك من اجل دفع عجلة النمو الاقتصادي و التقليل من حجم البطالة والعمل على مساندة الشعور بتراجع آثار الأزمة على مصر.

المنهجية

مؤشرا بارومتر الأعمال

اعتمد تقدير مؤشر بارومتر الأعمال على التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، وقد تم اختيار تحليل المكونات الرئيسية Principal Component Analysis (PCA) لتفسير التغير في المتغيرات المشاهدة بمساعدة عدد أقل من المتغيرات غير المشاهدة التي تسمى عادة المكونات الرئيسية، أو متجهات القيمة الذاتية (الخاصة). ويسعى هذا التحليل إلى تحديد المكونات الرئيسية التي توضح نمط الارتباط بين مجموعة من المتغيرات المشاهدة. كما يستخدم عادة لتحديد عدد أقل من العوامل التي تفسر بدرجة كبيرة التغير الملحوظ في عدد أكبر من المتغيرات المشاهدة. ويتم تقدير المكونات الرئيسية في صورة توليفات خطية مرجحة مستقلة عن بعضها ومكونة من المتغيرات المشاهدة. فبالنسبة لعدد من المتغيرات المشاهدة Xi، حيث i=1,.....,n من الممكن صياغة المكون الرئيسي PCj على النحو التالي:

$$PC_j = a_{j1}X_1 + a_{j2}X_2 + \ldots\ldots a_{jn}X_n$$

حيث إن aji تمثل وزن المتغير Xi في المكون الرئيسي رقم j، وحيث j= 1,.....,m ؛ n>m. ويتم تقدير هذه الأوزان لكل مكون رئيسي من خلال تقدير مصفوفة التغاير[٦]. ويتم ترتيب المكونات الرئيسية على نحو يجعل المكون الرئيسي الأول يفسر أكبر قدر ممكن من التباين في البيانات الأصلية، في ضوء اشتراط أن مجموع مربعات أوزان المتغيرات يساوى ١. ولا ترتبط المكونات الرئيسية التالية بالمكون الرئيسي الأول وتفسر نسبة إضافية ولكن أقل من تباين البيانات الأصلية مقارنة بالمكون الرئيسي الأول. وقد تمت معايرة قيم متجه المكون الرئيسي الأول لحصر قيمه بين صفر و ١٠٠، ويمثل متوسط القيم التي تمت معايرتها قيمة مؤشر بارومتر الأعمال.

[٦] تم استخدام برنامج Stata لتقدير المكونات الرئيسية.

جدول (1): نتائج الاستبيان: ملخص التقييم لكافة شركات العينة (مايو 2009)[1]					جدول (2): نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (يونيو 2009)[1]				
المؤشر	مايو 2009				المؤشر	يونيو 2009			
	أعلى	ظل ثابتاً	أقل	الصافي[2]		أعلى	ظلت ثابتة	أقل	الصافي[2]
النمو الاقتصادى	19	60	20	**-1**	**النمو الاقتصادى**	28	54	18	**10**
النشاط الاقتصادي					**النشاط الاقتصادي**				
الإنتاج	38	43	18	**20**	الإنتاج	48	31	21	**27**
المبيعات فى السوق المحلية	39	43	19	**20**	المبيعات فى السوق المحلية	48	31	21	**27**
المبيعات فى السوق الدولية	23	45	32	**-9**	المبيعات فى السوق الدولية	45	39	16	**29**
حجم المخزون	9	74	17	**-9**	حجم المخزون	6	80	15	**-9**
مستوى إستغلال الطاقة[3]	14	70	16	**-2**	مستوى استغلال الطاقة[3]	18	74	8	**10**
الأسعار					**الأسعار**				
أسعار المنتج النهائى	8	83	9	**-1**	أسعار المنتج النهائى	12	80	8	**4**
أسعار المدخلات الوسيطة	21	66	13	**8**	أسعار المدخلات الوسيطة	22	70	8	**14**
الأجور	6	93	1	**5**	الأجور	12	87	1	**11**
المدخلات الأولية					**المدخلات الأولية**				
الاستثمار	26	69	5	**22**	الاستثمار	20	75	5	**15**
العمالة	3	90	7	**-4**	العمالة	10	85	5	**5**

[1] تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالى الشركات. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب

[2] الصافى: يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بأعلى وتلك التي أدلت بأقل

[3] أعلى: كامل الطاقة تقريباً، ظلت ثابتة: فى حدود المعتاد، أقل: أقل من المعتاد

جدول (3) نتائج الاستبيان: ملخص التقييم والتوقعات للقطاعات المختلفة[1]

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية								قطاع التشييد و البناء							
	التقييم مايو 2009				التوقعات يونيو 2009				التقييم مايو 2009				التوقعات يونيو 2009			
	أعلى	ظل ثابتاً	أقل	الصافي	أعلى	ظلت ثابتة	أقل	الصافي	أعلى	ظل ثابتاً	أقل	الصافي	أعلى	ظلت ثابتة	أقل	الصافي
النمو الاقتصادى	24	61	15	**9**	28	54	18	**10**	14	59	28	**-14**	28	45	28	**0**
النتائج																
الإنتاج	46	42	13	**33**	46	32	22	**24**	34	55	10	**24**	55	31	14	**41**
المبيعات فى السوق المحلية	46	41	12	**34**	46	31	23	**23**	34	55	10	**24**	54	32	14	**39**
المبيعات فى السوق الدولية	38	37	25	**13**	29	42	29	**0**	100	0	0	**100**	100	0	0	**100**
حجم المخزون	5	90	5	**0**	0	95	5	**-5**	0	100	0	**0**	0	100	0	**0**
مستوى استغلال الطاقة[3]	10	80	10	**0**	16	77	6	**10**	10	86	3	**7**	21	72	7	**14**
الأسعار																
أسعار المنتج النهائى	8	84	8	**0**	11	82	7	**4**	10	86	3	**7**	14	83	3	**10**
أسعار المدخلات الوسيطة	22	67	10	**12**	22	73	5	**17**	28	55	17	**10**	17	76	7	**10**
الأجور	8	91	1	**7**	12	87	1	**11**	7	93	0	**7**	14	86	0	**14**
المدخلات الاوليه																
الاستثمار	44	56	0	**44**	31	69	0	**31**	50	50	0	**50**	38	62	0	**38**
العمالة	2	92	6	**-4**	12	84	4	**8**	0	97	3	**-3**	14	83	3	**10**

المؤشر	قطاع السياحة								قطاع الوساطة المالية							
	التقييم مايو 2009				التوقعات يونيو 2009				التقييم مايو 2009				التوقعات يونيو 2009			
	أعلى	ظل ثابتاً	أقل	الصافي	أعلى	ظلت ثابتة	أقل	الصافي	أعلى	ظل ثابتاً	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظلت ثابتة	أقل	الصافي[2]
النمو الاقتصادى	19	71	10	**10**	10	67	24	**-14**	55	42	3	**52**	39	55	6	**33**
النتائج																
الإنتاج	43	38	19	**24**	33	14	52	**-19**	76	21	3	**73**	42	48	9	**33**
المبيعات فى السوق المحلية	43	38	19	**24**	33	14	52	**-19**	76	21	3	**73**	42	48	9	**33**
المبيعات فى السوق الدولية	50	0	50	**0**	0	50	50	**-50**	0	0	0	**0**	0	0	0	**0**
حجم المخزون	7	93	0	**7**	0	100	0	**0**	0	0	0	**0**	0	0	0	**0**
مستوى استغلال الطاقة[3]	0	100	0	**0**	0	100	0	**0**	0	0	0	**0**	0	0	0	**0**
الأسعار																
أسعار المنتج النهائى	19	52	29	**-10**	5	71	24	**-19**	6	91	3	**3**	12	88	0	**12**
أسعار المدخلات الوسيطة	19	81	0	**19**	31	69	0	**31**	0	0	0	**0**	0	0	0	**0**
الأجور	10	86	5	**5**	0	95	5	**-5**	6	94	0	**6**	18	82	0	**18**
المدخلات الأولية																
الاستثمار	0	100	0	**0**	0	100	0	**0**	0	0	0	**0**	0	0	0	**0**
العمالة	10	81	5	**-5**	10	81	10	**0**	6	91	3	**3**	15	85	0	**15**

[1] تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالى الشركات. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب

[2] الصافى: يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التى أدلت بأعلى وتلك التى أدلت بأقل

[3] أعلى: كامل الطاقة تقريباً، ظلت ثابتة: فى حدود المعتاد، أقل: أقل من المعتاد